خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء أمس

الاطلاع على الحالات التي تمت معالجتها وتسوية أوضاعها من منتسبي الداخلية والدفاع

صنعاء/سبأ:

اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه امس برئاسة الدكتورعلي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء على تقريري وزارتي الداخلية والدفاع بشأن بيانات الحالات التي تمت معالجتها وتسوية أوضاعها من الأفراد والضباط المنقطعين عن الخدمة والعائدين للخدمة من التقاعد وتسوية الإحالة للتقاعد .

وبحسب التقريرين فقد بلغ إجمالي الحالات التي تمت معالجتها وتسوية أوضاعها 32 ألف و 610 حالات منهم 26 ألف و 478 ضابطا وفردا في القوات المسلحة و 6 آلاف و 132 مابين ضابط وفرد في القطاع الأمني .

وتوزع إجمالي العدد على من تم تسوية اوضاعهم بسبب انقطاعهم عن الخدمة باجمالي 11 ألف و 461 شخصا و 17ألف و 567 شخصا للعائدين إلى الخدمة من التقاعد و7 آلاف و 890 شخصا الذين تمت معالجة أوضاعهم بالإحالة الى التقاعد بعد تسوية أوضاعهم .

وتضمن التقرير الحالات التي لا زالت تدرس من قبل اللجان المتخصصة والتي سيتم النظر فيها وفقا للآليات المتبعة في المعالجة، وفي ضوء ذلك شكل المجلس لجنة وزارية من الداخلية والدفاع والخدمة المدنية والتأمينات والأمانة العامة لمجلس الوزراء لاعداد تقرير متكامل حول الآليات التي تم اتباعها للنظر في مختلف التظلمات ومعالجتها وذلك لتقديمه إلى مجلسي النواب والشورى للاطلاع على حقيقة الوضع وما تم إنجازه عملياً .

وأحال المجلس مشروع قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المقدم من وزير المالية ورئيس لجنة مكافحة غسيل الأموال إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لاصداره.

ويهدف مشروع القانون الذي يتكون من سبعة فصول و 55 مادة إلى حماية المجتمع من مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب واستكمال النقص في القانون النافذ رقم 35 لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الاموال والذي يخلو من النصوص التي تتعلق بالقواعد المنظمة لأحكام الافصاح وتعميم قوائم مجلس الأمن وتمويل الارهاب وتتبع الاموال المحصلة من هذا النوع من الجرائم .

وراعى مشروع القانون إيجاد تشريع موحد لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب يستوعب المعايير الدولية بهذا الجانب ناهيك عن استناده إلى القانون النافذ ولائحته التنفيذية والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الاموال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ولجنة مكافحة غسيل الاموال والمطبقة حاليا في البنوك وشركات الصرافة وكذا التشريعات العربية المماثلة في بعض البلدان العربية والقانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسيل الاموال والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الصادر عن مجلسي وزراء ا لداخلية والعدل العرب وغيرها من القوانين الأممية ذات الصلة.

ووافق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة بالأحرف الأولى بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بتاريخ 11 أغسطس2007م للمساهمة في تمويل مشروع الزراعة والثروة الحيوانية بمبلغ وقدره 10 ملايين و850 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة(ما يعادل 16 مليوناً و600 ألف دولار أمريكي) وأحال المجلس اتفاقية القرض إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية .

ويهدف المشروع الذي تصل تكاليفه الإجمالية إلى 37 مليون و447 ألف و 900 دولار إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحسين إدارة المصادر الطبيعية في المناطق الريفية وتمكين المزارعين من تقوية وتحسين أنظمة عمليات الإنتاج الزراعي الحيواني وانظمة التسويق التقليدية في المناطق الزراعية والحفاظ على التربة وحصاد المياه.

وسيستفيد من المشروع نحو 100 ألف أسرة 30 في المائة منها تتولى أمرها النساء ، وهذه الأسر موزعة على 23 مديرية من محافظات: حجة ، المحويت ، الحديدة ، لحج وصنعاء.

واطلع مجلس الوزراء على مقترح اللجنة الوزارية برئاسة الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول متطلبات صيانة الحجر الطبيعي من النواحي الفنية والتشريعية والبنى التحتية ، حيث تضمن المقترح إنشاء سكة حديدية ومدينة صناعية وميناء لتصدير الخامات المعدنية وغيرها من المقومات اللازمة لنجاح المشروع.

وكلف المجلس وزارة النفط والمعادن تقديم دراسات متكاملة لتطوير القطاع شاملة الدراسات الجيولوجية المطلوبة في المنطقة المقترحة بالإضافة إلى إعداد دراسة اقتصادية تقوم بها شركة استشارية وفق شروط ومهام واضحة إلى جانب إعداد التصورات والمقترحات لبدائل التمويل وتنفيذ مشروع الحجر الطبيعي ومشروع خط سكة الحديد وتحديد مسار الخط ومراعاة أن تتضمن الدراسة الربط بين الخط ومساره بخط سكة الحديد الذي سيربط بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي البحث عن مصادر لتمويل الدراسة .

وأتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه مجموعة من القرارات والاجراءات الرامية الى الحفاظ على مدينة زبيد التاريخية وذلك على مستوى كافة الجهات المعنية وذات العلاقة بما في ذلك اتخاذ كافة التدابير والاجراءات اللازمة لوقف ومنع أي اعمال بناء وترميم او هدم او أي استحداثات في المدينة التاريخية او حماها مهما كانت ، مالم يكن هناك ترخيص رسمي من فرع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية معتمد من لجنة الحفاظ على المدينة التي اقر المجلس اعادة تفعيل دورها المحلي وإشراكها في عملية الحفاظ على المدينة .

واكد المجلس على وزارة الثقافة وهيئة المحافظة على المدن التاريخية العمل سرعة الانتهاء من اجراءات اصدار قانون التراث المعماري والعمراني لإيجاد قاعدة قانونية واضحة ومحددة لتنفيذ متطلبات الحفاظ على المدينة وحماها الى جانب توجيه وزارة الاشغال العامة والطرق بسرعة انجاز مخططات مشروع انشاء المدينة الجديدة .

واقر المجلس تشكيل لجنة عليا للحفاظ على مدينة زبيد التاريخية برئاسة الاخ وزير الثقافة لمتابعة تنفيذ الاجراءات المقرة وتنظيم عملية الدعم والمساندة للمدينة ، ووجه بتنظيم حملة وطنية للحفاظ على المباني التاريخية في المدينة وإزالة المخالفات والتشوهات والاستحداثات التي طرأت عليها والسيطرة على المدينة من خلال فريق رقابة وتفتيش بصورة مستمرة.

كما وجه المجلس باعداد الدراسات الطارئة التي تخدم عملية الحفاظ على تنمية مدينة زبيد وخاصة فيما يتعلق بأعمال الترميم وإعادة تأهيل المباني التقليدية وتدريب وتأهيل الكوادر الهندسية والفنية والحرفية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزارة النفط والمعادن حول النشاط البركاني في جزيرة جبل الطير بمحافظة الحديدة والذي تضمن شرحاً علمياً حول الآثار التي خلفها البركان وحركة الزلازل التي تشهدها المنطقة الجنوبية في البحر الاحمر وخليج عدن وتأثيراتها المحدودة على بعض المناطق في البر اليمني ، كما تضمن التقرير جملة من المتطلبات والتجهيزات الفنية المتطورة واللازمة التي تتحسس البراكين المصاحبة للزلازل وتتنبأ بها قبل وقوعها وذلك في اطار خطة شاملة لتطوير مركز الرصد الزلزالي بذمار.

وشكل المجلس لهذا الغرض لجنة برئاسة وزارة النفط والمعادن وعضوية المالية والمياه والبيئة ووحدة مواجهة الكوارث بوزارة الداخلية لدراسة المتطلبات الفنية التي شملها التقرير وتحديد كلفتها المالية وتأكيد العلاقة التنسيقية بين الجهات المعنية تجاه تنفيذ المهام المرتبطة بالآثار المختلفة التي قد تنجم عن النشاط البركاني وحركة الزلازل .

وكلف مجلس الوزراء ، مركز الرصد الزلزالي بذمار بجمع الدراسات الجيوفيزيائية المتوفرة محليا واقليميا وعالميا وتحليلها بما يخدم مشاريع الدراسات البركانية والزلزالية الى جانب تنفيذ دراسة حقلية جيولوجية تفصيلية لجزيرة جبل الطير، وكذا اجراء دراسات حقلية تكتونية للتكسرات بانواعها وأنماطها على اليابسة وربطها بالوضع الحركي الحالي لليمن .

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الاخ وزير الصحة العامة والسكان حول مشاركته في الدورة 54 للجنة الاقليمية لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 20 . 23 أكتوبر المنصرم. وعلى تقرير الاخ وزير المياه والبيئة أحدهما عن مشاركته في المؤتمر الدولي لتحديد وتطوير خيار للتعاون الدولي لصون الطيور الجارحة المهاجرة الافريقية والاوروواسيوية وبيئتها في كافة أنحاء مداها والمنعقد في اسكتلندا ، وتقرير آخر عن مشاركة وزير المياه في الاجتماع العالمي التاسع للبحار الاقليمية المنعقد بمدينة جدة السعودية في الفترة من 20 . 31 أكتوبر 2007م .

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير الاخ وزير الثقافة بشان مشاركته في المؤتمر العام لليونسكو في دورته 34 المنعقدة في العاصمة الفرنسية باريس اواخر أكتوبر الماضي ، وعلى تقرير الاخ وزير النقل حول مشاركته في اعمال الدورة 20 العادية لمجلس وزراء النقل العرب المنعقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة، وعلى تقرير الاخ وزير الصناعة والتجارة بشأن جولة المفاوضات الرابعة لانضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مقر المنظمة بجنيف وذلك في الفترة من 29 أكتوبر المنصرم وحتى الثاني من شهر نوفمبر الجاري 2007م .

اتخاذ قرارات وإجراءات للحفاظ على مدينة زبيد التاريخية

مناقشة تقرير حول النشاط البركاني في جزيرة جبل الطير وآثاره

اختتام أعمال الملتقى الإقليمي الدولي لحماية التراث في صنعاء

المشاركون يوصون بوضع سياسة عامة واستراتيجيات وطنية في هذا المجال

صنعاء / سبأ:

أقر المشاركون في أعمال المنتدى الإقليمي لحماية المصادر الوراثية والمعارف التقليدية والفلكور تشكيل أربع مجموعات عمل لوضع السياسة العامة ولجنة التشريعات ، وتكوين الكفاءات ، ولجنة التوثيق .

وأوصى المشاركون من 35 دولة عربية وافريقية وأسيوية وأوربية في اختتام أعمال المنتدى اليوم بصنعاء والذي نظمته وزارة الثقافة بالتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة " الايسسكو".. بوضع سياسة عامة وإستراتيجيات وطنية في هذا المجال لتحقيق الفائدة الاقتصادية لأصحاب هذه المعارف التقليدية و إتاحة الفرص للاستفادة المادية المتاحة واستغلال المعارف التقليدية، مؤكدين أهمية الجمع والتوثيق والتصنيف وبناء قاعدة بيانات بالطرق العلمية المعروفة،والتنسيق بين الدول وتبادل المعلومات والخبرات والمساعدة على تحقيق مشروع رائد في هذا المجال يمكن تطبيقه في دول عربية ليكون أنموذجاً للتطبيق،والسعي إلى تكوين جمعيات أهلية تعنى بالمأثورات الشعبية في كل دولة عربية يتكامل دورها مع دور المؤسسات الوطنية الرسمي في هذا المجال .

كما أكد المشاركون في توصياتهم ضرورة تشكيل لجنة مكونة من 4 أعضاء على الأكثر يمثلون المنطقة العربية بكاملها لوضع أنموذج قانوني موحد يتم فيه تحديد الإطار القانوني الإقليمي المطلوب وماهية المؤسسة القانونية التي ستقود هذا المشروع إلى طريق النجاح وتحديد الأهداف في هذا النظام والآلية التي سيعمل وفقاً لها وذلك بعد استعراض مستلزمات حماية الموروث الثقافي في الدول المعنية ، ويتم عرض النتائج المبدئية لاحقاً على الوزارات المعنية في الدول الأعضاء لتقدم ملاحظاتها قبل عرض المشروع النهائي على المجلس الوزاري المختص في الجامعة العربية ليتم تبنيه .

وأشارت التوصيات إلى ضرورة الاستفادة من تجارب المجموعات الأفريقية ،والاسيوية، أمريكا اللاتينية في هذا المجال و بما يتلاءم مع خصوصية كل إقليم والعمل الجاد والمتواصل مع هيئات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال ضمن الإقليم والطلب منها تقديم اقتراحاتها وخبراتها لإرساء المنظومة الثانوية المطلوبة ، والتواصل والتعاون الدائم خلال جميع المراحل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، مؤكدة أهمية تكوين الكفاءات وإعداد كوادر ومؤسسات قادرة على جمع وتوثيق وتصنيف وبناء قاعدة البيانات العلمية في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي للفلكلور ، وطلب الجهات الرسمية الوطنية رفع درجة الوعي لتحضير وتشجيع أصحاب الموروثات التقليدية في إبدا مالديهم من موروثات لتحقيق حفظ وحماية أفضل تؤدي إلى عائد اقتصادي لهم وتشجيع وحث المؤسسات البحثية على إجراء البحوث والدراسات الأكاديمية في الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفلكلوري ، وتوفير الدعم المعنوي والمادي والوسائل التكنولوجية الضرورية لإتمام عملية الجمع والتوثيق لقاعدة البيانات في ذات المجال ، منوهة بأهمية الجمع والتوثيق وتدريب الكوادر المتخصصة في تدريب الأفراد على جمع الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور وتوثيقها وتوفير الخبراء وتقديم المساعدة التكنولوجية بما فيها برمجيات التوثيق ومتابعة نتائج دراسة بعثة تقصى الحقائق التي تمت عن طريق الويبو في بعض الدول العربية ، ووضع خطط وطنية لتركيز قواعد بيانات في مجال المأثورات الشعبية مع تشكيل قاعدة عمل لخبراء لتحديد مصادر المعارف وتقييم الموارد المادية المطلوبة ، ووضع التصنيفات في مجال الطب الشعبي والموسيقى التقليدية.

ودعا المشاركون في توصياتهم منظمة (الوايبو) لحماية الملكية الفكرية إلى توفير المساعدة والخبرة في مجال تصنيف المعارف في حقل الطب الشعبي والحرف التقليدية في المنطقة العربية من خلال توفير خبراء للعمل مع فريق العمل العربي وضبط المعايير الفنية الخاصة ببناء قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية .

واختتام فعاليات المنتدى أشار الدكتور مصطفى احمد علي ممثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو) إلى ما تم استعراضه من أوراق عمل وما تضمنته من محاور وتجارب لعدد من الدول المشاركة والأعضاء على المستوى الأهلي والرسمي ..منوها بأهمية التكامل بين هذين القطاعين الرسمي والأهلي لما لهما من دور في الحفاظ على الموروث الثقافي والتقليدي مشيداً بمستوى التعاون بين المنظمة واليمن في سبيل إنجاح وتنفيذ عشرات الأنشطة التربوية والعلمية والثقافية والاتصالية التي تهدف إلى وضع الخطط والاستراتيجيات ورفع الكفاءات والقدرات وتوثيق التراث الثقافي لتحقيق التنمية الشاملة .

وأكد ممثل منظمة الأيسسكو أن المنظمة الإسلامية ستعمل على تحقيق التوصيات الصادرة من هذا المنتدى سواءً في إطار رفع الكفاءات وضع الإستراتيجيات والخطط بالتعاون بالأيبو والمنظمات الموازية ومع الدول الأعضاء .

من جانبه وكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات والملكية الفكرية هشام علي بن علي أشار إلى الاستفادة التي إكتسبتها الوزارة من خلال ما تم طرحه من قبل المشاركين في الندوة،والتي كشفت كثيراً من تجاربهم ،وطرقهم المتقدمة والمختلفة في الحفاظ على تراثها وهويتها الثقافية، معرباً عن أمله في أن تسهم التوصيات والقرارات التي خرج بها المنتدى في تطوير سبل الحفاظ على الموروث الثقافي في البلدان المختلفة ومنها اليمن.

اليوم بقاعة المؤتمرات في جامعة ذمار

بدء ندوة لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية

ذمار / 14 أكتوبر :

تفتتح صباح اليوم الاربعاء بقاعة المؤتمرات بجامعة ذمار فعاليات الندوة الفكرية والسياسية الخاصة بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية التي تنظمها على مدى يومين جامعة ذمار تحت شعار : (الواقع وآفاق المستقبل).

وتناقش الندوة عددا من الاوراق المقدمة من قبل عدد من المفكرين والسياسيين وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية وممثلي الجمعيات والاتحادات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والاعلام والصحافة والمتضمنة آراء وأفكار وتوصيات تثري مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن اجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والديمقراطي بالافكار القيمة خاصة فيما يتعلق باجراء تغيير جوهري في النظام السياسي للجمهورية اليمنية ليصبح رئاسيا بدلا من سلطة تنفيذية بفرعين اعلى وادني وكما هي الآن، يوازيه تعديل جوهري في نظام السلطة المحلية القائم حاليا ليصبح نظاما للحكم المحلي بنطاق واسع من الصلاحيات المالية والادارية اضافة الى ما يخص المرأة وما تضمنته المبادرة من مقترحات لتخصيص ما نسبته 15% من المقاعد النيابية والمحلية للنساء وغيرها من المقترحات التي تضمنتها المبادرة الرئاسية التي سيتم إثراؤها بعدد من النقاشات في جلسات اليوم وغد.

بدء فعاليات مهرجان اليتيم السادس بحلقة نقاشية

وكيل وزارة التخطيط يدعو المنظمات غير الحكومية لعدم تسييس أعمال الخير

ممثلة اليونيسيف تشيد بجهود الحكومة في رعاية شريحة الأيتام

صنعاء/سمير الصلوي:

تقيم جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية مهرجان اليتيم السادس خلال الأسبوع الحالي بهدف تذكير المجتمع بقضايا الأيتام وحشد جهود أهل البر والإحسان وكفالتهم ورعايتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم.

المهرجان الذي يحضره عدد من الشخصيات العلمية والاجتماعية والرسمية وممثلي المؤسسات والمنظمات الخيرية والمهتمة في مجال الطفولة قد بدأ فعالياته وأنشطته أمس الثلاثاء من خلال عقد حلقة النقاش التي أقيمت تحت عنوان "رعاية الإبداع والتميز لدى الأيتام.. مسؤولية مشتركة ".

وقد استعرضت الحلقة أربع أوراق عمل هي "تحليل لوضع الأيتام المبدعين والموهوبين " مقدمة من قبل الجمعية أما الورقة الثانية والتي أعدها بيت الزكاة الكويتي والمركز الإسلامي بدولة الأردن وجامعة الدول العربية" تناولت "تجارب رائدة في دعم الأيتام المبدعين" فيما الثالثة تناقش" الإبداع وأثره في تنمية الفرد والمجتمع" مقدمة من قبل مركز الإبداع بدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الدكتور علي الحمادي أما الورقة الرابعة والمعدة من قبل منظمة اليونيسيف فقد تناولت "إستراتيجية الطفولة والشباب ومجالات دعم المبدعين".

ومن جهته أوضح هشام شرف عبد الله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لدى حضوره افتتاح الحلقة بحكم رعاية وزارة التخطيط ، أهمية المحاولات لتطوير أنشطة وبرامج المؤسسات الحكومية الهادفة إلى رعاية الأيتام والاستفادة من خبرات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ودعا المنظمات غير الحكومية الى عدم تسييس الأعمال التي تقدمها وأن تصب في مصلحة الإنسان.

وتحدثت خلال حلقة النقاش كذلك ممثلة منظمة اليونيسيف بصنعاء معربه عن سعادتها للتمييز الذي يلاقيه الأيتام من قبل المجتمع في اليمن وقالت"ينظر في كثير من الأحيان إلى الأيتام بأن وجودهم في الحياة سيشكل عبئا وهما على المجتمع" واعتبرت سلسلة ردود الأفعال حيال اليتيم والتي عادة ما تبدأ بالهمس وما يتبعها من نظرات التمييز والوصمة ما تزال تمارس تجاه الأيتام" مشيرة إلى انه"يقف عائقا ويحد من تطور وطموح مثل هؤلاء الأطفال".

وأكدت ممثلة اليونيسيف أن تنظيم هذه الفعالية مثالا للشراكة المستمرة بين منظمتها وجمعية الإصلاح في حين قدرت عدد الأيتام في دور رعاية الأيتام الحكومية بـ2920 يتيما و1685في دور ومراكز رعاية الأيتام الأهلية، إضافة إلى أكثر من مليون يعيشون في أسر فاقدة لأحد الأبوين.

وأشارت إلى أن تلك الأرقام والتي تضمنها تقرير وضع الأطفال في اليمن للعام 2006 تبين أن ما نسبته 5% من سكان اليمن هم من فئة الأطفال الأيتام.

وأضافت " هذا العدد قد لا يمثل العدد الحقيقي والكلي في ظل تعريف اليتيم القاصر على الأطفال فاقدي الأب فقط غافلا عن الأطفال فاقدي الأمهات واللذين يقدر عددهم في اليمن بـ365 حالة وفاة لكل 100.000ولادة حية".

وأشادت ممثلة اليونيسيف بجهود الحكومية اليمنية وبقية الشركاء في مجال حقوق الطفل وعلى وجه الخصوص في مجال فاقدي الرعاية الأبوية ومنهم شريحة الأيتام، مؤكدة التزام منظمتها بدعم أنشطة بناء القدرات ورفع الوعي للأسر وكافة المعنيين بشريحة الأيتام، مذكرة بتصدر شريحة الأطفال الأيتام لبرامج اليونيسيف والذين هم في خلاف مع القانون وأطفال الشوارع، مشيرة إلى سعي منظمتها ومن خلال الشراكة الفاعلة مع الحكومة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لدعم 6 مبادرات تتصدرها مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية مثل قانون رعاية الأحداث وقانون العقوبات لتكون متوائمة مع المعايير الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل و وتقوية نظام المراقبة ورفع التقارير على المستوى الوطني والمحلي، إضافة إلى تقديم خدمات مثل إنشاء مراكز الرعاية، مؤكدة استمرار برنامج حماية الطفل كأولوية لبرامج اليونيسيف على المستوى الإقليمي والمحلي ضمن برنامج الأمم المتحدة في اليمن للفترة 2007 / 2011.

وعلى صعيد فعاليات مهرجان اليتيم يتخلل ذلك إقامة ملتقى الإبداع والتميز الذي يقام اليوم الأربعاء حيث يتضمن عددا من المسابقات بين الأيتام المكفولين في عدد من محافظات الجمهورية في المجالات المختلفة ،وذلك من خلال استعراض عدد من أنشطة الأيتام وإبداعاتهم الفنية والثقافية وانتاجاتهم الحرفية والعروض الكرنفالية بالإضافة إلى إقامة المسابقات وممارسة الألعاب الترفيهية والأنشطة الرياضية ، يلتقي خلالها الأيتام المكفولين مع كفلائهم وممثلي الجهات الكافة.

وفي نفس الإطار تمت دعوة بعض مشاهير الشخصيات العلمية والشعراء داخليا وخارجيا لإحياء الأمسيات الشعرية وإقامة المحاضرات العامة والتعريف بقضية اليتيم ونشر ثقافة التعاون والتأييد المجتمعي والمؤسسي لصالح قضايا الأيتام. كما تم الإعداد لبرنامج زيارات ميدانية لعدد من بيوت الأيتام للتعرف على أوضاعهم عن قرب وزيارة وافتتاح عدد من مشاريع وبرامج وقطاعات الجمعية وكذا زيارة بعض الأماكن الأثرية والتاريخية في اليمن.

فيما تتواصل دورة إعداد الخطط

معلمو ومعلمات محو الأمية بذمار في دورة تدريبية

ذمار / 14 أكتوبر :

تتواصل بمركز التدريب النسوي بمحافظة ذمار فعاليات الدورة التدريبية لمعلمي ومعلمات فصول محو الأمية ومهارات الحياة التي تنظمها الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة بالتعاون والتنسيق مع مشروع التنمية الريفية بذمار وتستمر عشرين يوما.

واوضح الاستاذ علي أحمد الهاملي مدير عام محو الامية وتعليم الكبار بمحافظة ذمار، أن الدورة التي يشارك فيها (87) معلما ومعلمة يمثلون احدى عشرة مديرية من مديريات المحافظة تهدف الى اكساب المتدربين والمتدربات عددا من المعارف والمهارات عن المفاهيم الرئيسية لتعليم الكبار وطرق واساليب التدريس التعريف بمحتويات المناهج والقياس، وبما يمكنهم من استخدام ادوات التقويم الاساسية التي تساعدهم على تطوير وتحسين العملية التعليمية.

واشار في تصريح لـ (14 أكتوبر) الى الأهمية التي تكتسبها الدورة في ظل الجهود المبذولة من الدولة للقضاء على الامية من خلال اعداد وتأهيل الكوادر التربوية والادارية والموجهين وتزويدهم بالمهارات اللازمة في مجال الادارة والتحليل والتدريس.

واكد اهمية تضافر الجهود والتفاعل بين جميع الجهات ذات الصلة بقطاع التربية والتعليم بالمحافظة من اجل النهوض بالعملية التربوية والتعليمية والارتقاء بها ومواكبة كل جديد.

من جانب آخر تتواصل فعاليات الدورة التدريبية في مجال اعداد الخطط الصحية للعام 2008م، التي ينظمها مكتب الصحة والسكان بمحافظة ذمار ممثلا بإدارة الصحة الإنجابية ويشارك في الدورة أكثر من (50) متدربا ومتدربة يمثلون مكتب الصحة والسكان بالمحافظة وقيادة السلطة المحلية وأعضاء الفريق الصحي ومسؤولي المرافق الصحية بالمديريات المستهدفة وهي مديرية ذمار – ضوران – عتمة ومغرب عنس.

واوضح الدكتور عبدالسلام الأحصب مدير عام مكتب الصحة والسكان بمحافظة ذمار أن مكتب الصحة يسعى من خلال إقامة هذه الدورة الى اكساب المشاركين والمشاركات المهارات والخبرات اللازمة التي تجعلهم قادرين على اعداد الخطط والبرامج الصحية لما من شأنه تحقيق تطور في الجانب الصحي.

من جانبها اكدت الاخت نبيلة الفقيه مدير ادارة الصحة الانجابية بمحافظة ذمار منسقة الدورة، اهمية التخطيط واعداد البرامج في أي عمل وأن تحقيق النجاح المطلوب مرهون بالدرجة الاولى بمدى الاعداد والتخطيط المسبق، من هذا المنطلق نأمل أن تأتي فعاليات الدورة التدريبية للفرق الصحية ثمارها وتحقق النتائج المطلوبة من خلال استيعاب المتدربين والمتدربات لما سيتم طرحه خلال ايام الدورة التي ستستمر لمدة عشرة ايام.

وأشارت منسقة الدورة لـ (14 أكتوبر) الى أن الدورة في ايامها الاولى شهدت تفاعلا كبيرا من المشاركين والمشاركات من خلال المناقشة والاستيعاب واكسابهم المعلومات والمعارف التي تمكنهم من وضع الخطط والبرامج الصحية الهادفة الى تصحيح الاوضاع الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية وتحسين مستوى الرعاية الصحية المقدمة لأفراد المجتمع.